المحور الثاني: الرقابة الداخلية لدى البنوك

تطور مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك تطورا كبيرا نتيجة تطور حجم ونشاط البنوك، وكذا التطور التكنولوجي الحاصل في الصناعة البنكية، مما أدى لزيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وذلك لتحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تجاوز الأزمات والاختلالات المالية والبنكية، فضلا على تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام مواردها لرفع أدائها.

أولا: ماهية الرقابة الداخلية

1. تعريف الرقابة الداخلية

– عرفتها اللجنة الراعية للمنظمات(COSO)بأنها"الإجراءات المطبقة من قبل مجلس الإدارة ومن تحت مسؤولياتهم من أجل توفير ضمانة معقولة بأن الأهداف الرقابية التالية محققة[1]:

- تحقيق وإتمام العمليات؛
- تأكيد الالتزام بالإجراءات والقوانين الموضوعة؛
- موثوقية المعلومة المالية".

–تشير **الفقرة 8 من معيار التدقيق الدولي رقم 400** إلى أن الرقابة الداخلية تعني "مجموع السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها للوصول لهدفها في ضمان الالتزام بالسياسات وحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش، والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب"[2].

2. خصائص الرقابة الداخلية: لكي تحقق نظم الرقابة الداخلية أهدافها بفاعلية يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص التي يحدد وجودها مدى جودة أهدافها، وتتمثل هذه الخصائص في[3]:

–**الفعالية:** استخدام نظام رقابة متطور يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها، ودلك بأقل تكلفة وأسرع وقت؛

– **الموضوعية:** عدم خضوع صاحب القرار للمحددات والاعتبارات الشخصية؛

– **الدقة:** أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة على الأداء، والتأكد من صحتها من خلال الوثائق المحاسبية؛

– **المرونة:** أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم مما يضمن نجاح النظام الرقابي؛

– **التوقيت المناسب:** إعداد التقارير وإيصالها في الوقت المناسب لأن المعلومات المتأخرة تفقد معناها؛

– **تخفيض النفقات:** إن الهدف من وجود نظام للرقابة هو الحد من الأخطاء والانحرافات، وبالتالي الحد من الخسائر والنفقات الضائعة؛

---

[1] عبد السلام خميس يدوي، ***أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2011، ص 29.

[2] أحمد حلمي جمعة، ***المدخل إلى التدقيق الحديث***، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 81.

[3] فضيلة بوطورة، ***دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007، ص ص 28، 29.

– **الاستمرارية:** تلاءم النظام الرقابي مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، لذا نميز أسلوب رقابة بسيط للمؤسسات الصغيرة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب نظام أكثر تعقيدا؛

– **التكامل:** استعاب النظام لكافة المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، مع وجود تكامل بينها وبين النظم الرقابية المعتمدة.

الشكل رقم (03): خصائص نظام الرقابة الداخلية

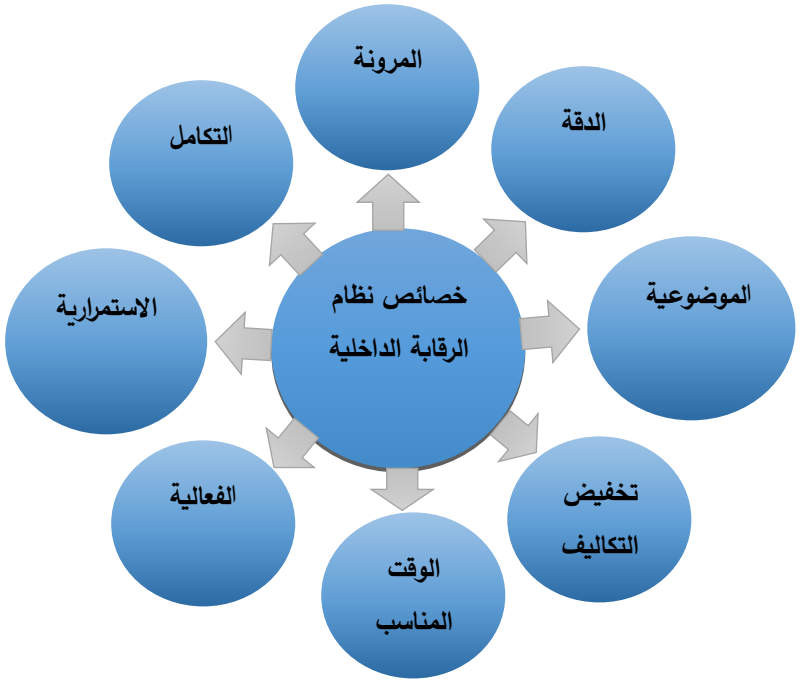

المصدر: من إعداد الباحث.

3. أهداف الرقابة الداخلية: تتمثل الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في[1]:

–**حماية أصول المؤسسة والمحافظة عليها:** أي حماية الأصول والسجلات حماية فعلية سواء:

- حماية مادية: هي حماية الأصول من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من جراء العوامل الخارجية من سرقة أو تلف إذا لم تحفظ في مخازن مهيأة خصيصا لذلك؛
- حماية محاسبية: هي ارتباط التسجيلات بالحركات الفعلية للأصول وتتضمن جميع تحركاتها حتى يمكن متابعتها بدقة مثل استلام المواد وإدخالها إلى المخزن وعملية الاستثمار وغيرها من الحالات.

–**ضمان دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها:** ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق، تعني أن تكون المعلومات موضوعية وتعطي صورة عادلة على وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات جاهزة في الوقت المناسب خدمة للأطراف المستفيدة؛

[1] حسين بلقاضي، حسين دحدوح، ***أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية***، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 245 – 248.

-**تحسين ورفع الأداء:** تركز الرقابة الداخلية على عنصر رفع كفاءة المؤسسة (هي القدرة على تحقيق الهدف الذي حددته سابقا في إطار وظيفة معينة)وبأكثر فعالية (تحقيق الأهداف بأقل التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية)، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا ظل وجود نظام معلوماتي ذا جودة عالية من الكم والكيف.

-**الالتزام بالسياسات والخطط:** قبل إصدار التعليمات يجب التأكد من أنها ذات هدف واضح ومناسبة وبسيطة وموجهة لأشخاص محددين، ثم التأكد من أن تنفيذها قد تم بكل صرامة.

الشكل رقم (04): أهداف نظام الرقابة الداخلية

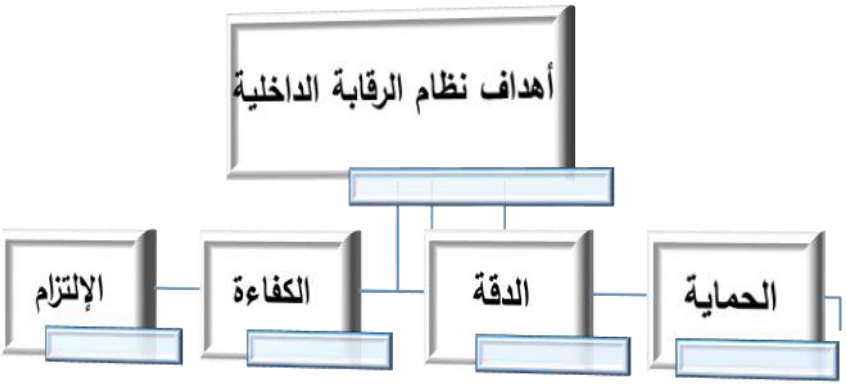

المصدر: من إعداد الباحث.

4. مكونات نظام الرقابة الداخلية: يمكن إيضاح مكونات نظام الرقابة الداخلية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مكونات نظام الرقابة الداخلية

مكونات النظام	وصف المكونات	عناصر مكونات النظام
البيئة الرقابية	السياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، وملاك الوحدة عن الرقابة وأهميتها.	- كفاءة الموظفين وسلوكاتهم؛ - فلسفة المسؤولين – التنظيم والتكوين - سياسة تفويض المسؤوليات؛ - اهتمام الإدارة العامة بتحديد أهدافها.
تقدير المخاطر	تقدير وتحليل المخاطر تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة، أي أن التقييم يسمح في تحديد كيفية تسيير المخاطر والتحكم فيها.	– عملية تحديد المخاطر وتقديرها؛ – سياسات تقليل المخاطر؛ – مراقبة المخاطر.
الأنشطة الرقابية	المعايير والإجراءات التي تساهم في توجيه سليم لعمليات التسيير.	– المصادقة – التأكد من المطابقة – تقييم الكفاءات – تقدير النتائج – توزيع المهام – حماية الأصول
المعلومات والاتصال	الطرق والأساليب المستخدمة لتجميع وتسجيل العمليات وعرضها بالشكل والوقت المناسبين، لتسهيل مراقبة الأنشطة والمعطيات المالية، واحترام القوانين والقواعد المعتمدة.	– أهداف المراجعة المرتبطة بالتبويب، التوقيت وترحيل العمليات.
التوجيه والمتابعة	التقييم المستمر والدوري لفعالية النظام لتحديد مواطن الضعف.	–التقييم الذاتي إلا أنه صعب التحقيق؛ – انشاء مصلحة لتقييم النظام (التدقيق الداخلي) والخضوع للتدقيق الخارجي.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: أحمد حلمي جمعة، ***المدخل إلى التدقيق الحديث***، مرجع سبق ذكره، ص 83.

5.أدوات الرقابة الداخلية: تتمثل أدوات نظام الرقابة الداخلية في:

1.5الضبط الداخلي: ويشمل هذا النظام على مجموعة من القواعد والأسس تتمثل في:

1.1.5. قواعد عامة : وتضم ما يلي[1]:

– التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد جميع الأخطار وكذلك الإجراءات والتدابير الأخرى التي تتخذها المؤسسة لحماية الأصول المحافظة عليها داخل المؤسسة (مثل اختيار أماكن مناسبة للتخزين)؛

– التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهدة نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية ضد خيانة الأمانة؛

– وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر؛

– اعتماد نظام الرقابة الحدية والذي يتمثل بتحديد سلطات الصرف حسب المستويات الإدارية بحيث تزداد المبالغ المسموح بصرفها بارتفاع المستوى الإداري للشخص المسؤول؛

– اعتماد أسلوب الرقابة المزدوجة الذي يعتمد على اشتراك أكثر من شخص لإنجاز عملية معينة (مثلا وجوب وجود توقيعين في الشيكات)؛

– تدريب الموظفين على تطبيق الطرق الحديثة لإتمام العمليات مع استخدام وسائل توفير الوقت والمجهود.

2.1.5. قواعد إدارية وتنظيمية: تتمثل في[2]:

– تحديد الاختصاصات للإدارات المختلفة والأقسام؛

– توزيع الواجبات بين الموظفين حتى لا يحدث أي تداخل أو ازدواج وأن لا ينفرد شخص واحد بالقيام بعملية ما لأن ذلك يشكل خطر على المؤسسة بوجود تلاعب أو اختلاس؛

– توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أثناء تنفيذ العملية، مع تبديل المهام والوظائف بين العاملين بالإدارة المالية والحسابات كما يجب أن تكون التوجيهات الموضوعة دقيقة وواضحة لاستيعابها من قبل الموظفين.

3.1.5. قواعد محاسبية : تتعلق بالتعليمات التي يجب أن يصدرها المسؤول عن القسم المحاسبة والتي تتمثل في[3]:

– وجوب إثبات العمليات المحاسبية بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال؛

– عدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمد من الموظفين المسؤولين؛

– عمل مطابقات الأصول في أرصدة ودفاتر وسجلات المؤسسة، والتدقيق الحسابي مبالغ أرصدة الحسابات؛

– القيام بالجرد المفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

2.5. التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية): ازدادت أهميته نتيجة اتساع حجم المؤسسة وتعدد وتشابك المعاملات فيها وسعيها للحفاظ على أصولها وحمايتها.

---

[1] نجاة شملال، ***تقييم أثر التدقيق على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية***، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 1، 2016، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 176.

[2] المرجع نفسه، ص 175.

[3] حازم أحمد فروانة، ***الرقابة الداخلية في البنوك التجارية –دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطيني***–، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5، العدد 17، سبتمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 166.

الشكل رقم (05): أدوات الرقابة الداخلية

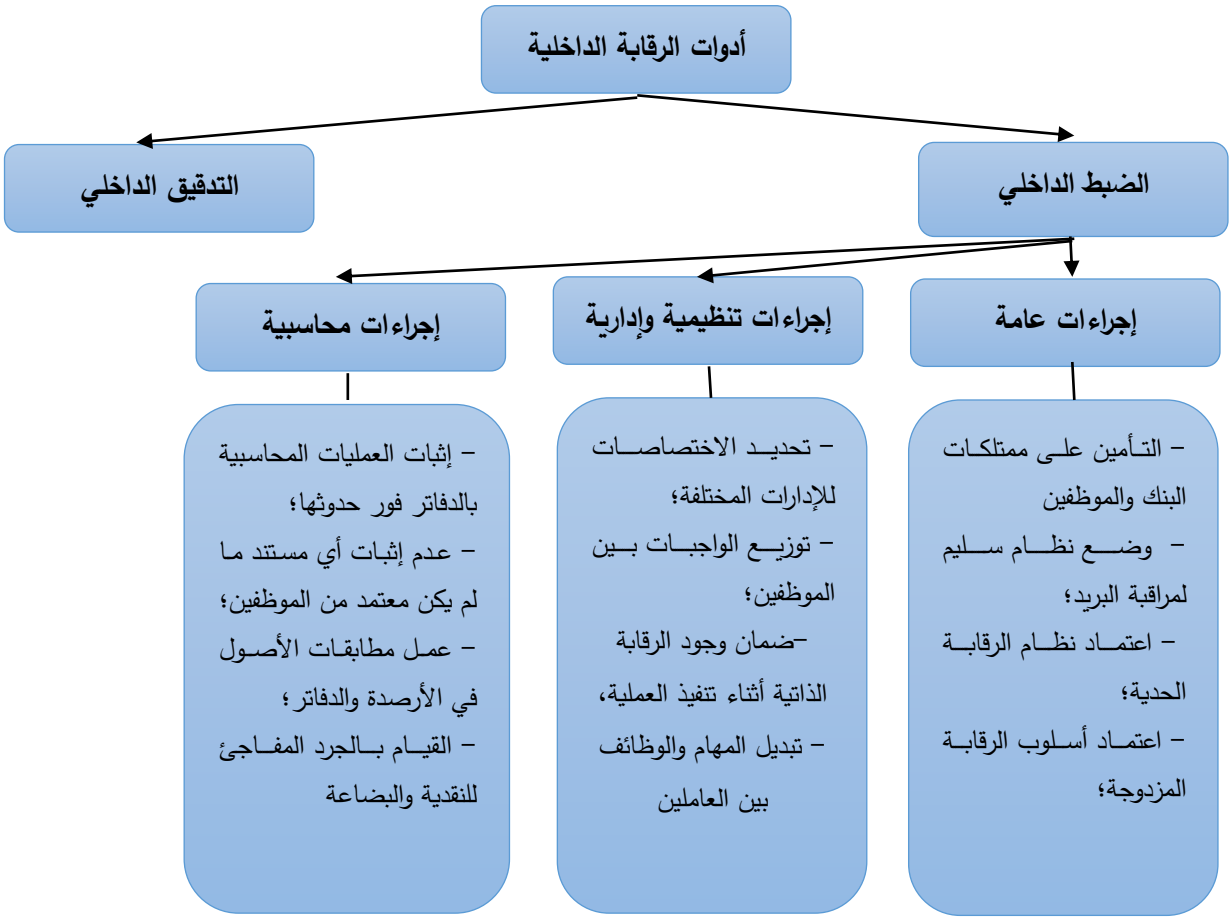

المصدر: من إعداد الباحث.